



بيان

للنشر الفوري (الثامن من نوفمبر 2017)

حكومة السودان تتدخل في صلوات المسيحيين

في الثاني والعشرون من أكتوبر 2017، إعتقلت قوات شرطة النظام العام خمسة من قادة كنيسة المسيح بالثورة – أم درمان، ذلك بعد أن منعت قسراً جمع من أتباع الكنيسة من الصلاة.

منذ السابع والعشرون من مايو 2017 تم الإتفاق بين اللجنة التنفيذية لكنيسة المسيح والمجموعة المعارضة لها علي مواعيد الصلوات لكلٍ. اللجنة التنفيذية هي لجنة منتخبة من أتباع الكنيسة بينما المجموعة المعارضة مدعومة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف وتتكون من خمسة قساوسة وبعض أتباع الكنيسة.

في يوم الأحد الثاني والعشرون من أكتوبر 2017، تجمع المصلين للصلاة بكنيسة الثورة (الحارة – 29) في الزمن المتفق عليه، لكنهم تفاجأوا بقلل أبواب الكنيسة بواسطة الشرطة علي خلفية خطاب صادر من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والذي يلغي الإتفاق المسبق ويأمرهم بالصلاة مع القس المختار بواسطة المجموعة المدعومة بالوزارة، مما إضطرهم للإنتظار بباحة الكنيسة في معية قساوستهم حتي ساعة حضور تلك الجماعة وتم فتح أبواب الكنيسة. دخلت المجموعتان للكنيسة ولكن أدت كل مجموعة صلواتها علي حدا.

في تمام الساعة الواحدة ظهراً عقب إنتهاء الصوات، إستدعي مكتب شرطة الثورة خمسة من قادة الكنيسة بينهم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية. عند وصول الخمسة لمكتب الشرطة تم فتح بلاغ ضدهم تحت المادة (77) من القانون الجنائي السوداني لعام - 1991 (الإزعاج العام) وتم حبسهم بزنازين مكتب الشرطة. القادة الذين تم إعتقالهم هم:

1. القس/ أيوب تليان، رئيس مجمع كنائس المسيح السودانية.

2. القس/ علي حاكم، راعي كنيسة المسيح بالثورة (الحارة – 29)

3. القس/ إمبراطور حماد بابور

4. المبشر/ هابيل إبراهيم الطاهر

5. السيد/ عبدالباقي توتو كوري، عضو اللجنة التنفيذية لمجمع كنائس المسيح السودانية.

تم الإفراج عنهم لاحقاً بكفالة في تمام الساعة العاشرة مساء نفس اليوم وتم إعلانهم لاحقاً بأنه ستعقد جلسة محاكمتهم في يوم 31 أكتوبر 2017 بمحكمة الثورة.

حضر القادة الخمسة للمحكمة في التاريخ المحدد بينما لم يحضر الشاكي (رجل الشرطة).

علمت HUDO من أحد محاميين القساوسة بأن القاضي المختص عرض عليهم شطب البلاغ مقابل توقيعهم علي إقرار بعدم الأتيان بفعل مماثل. لقد رفض الطلب جملةً وتفصيلاً من القادة الخمسة ومحاميهم. عندها أعلن القاضي الخامس عشر من نوفمبر 2017 موعداً للجلسة القادمة.

لقد علق المدير التنفيذي لمنظمة HUDO السيد/ بشرى قمر قائلاً: "لا يمكن أن نأخذ هذا الحدث بمعزل عن حوادث سابقة حدثت في أمر إضطهاد وإنتهاك حقوق المسيحيين بواسطة حكومة السودان. هذا الحدث هو جزء من سلسلة من الحوادث المدبرة بعناية بواسطة النظام الحالي، حيث عمد علي إنشاء إدارة للكنائس بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف يترأسها مسلم



HUDO Centre

يتدخل في مسائل تعتبر من أساسيات حقوق المسيحيين في إقامة شعائرهم بينما ترك لمجلس الكنائس المسائل الثانوية. علي هذا المنوال درجت الوزارة علي دعم مجموعات صغيرة معارضة داخل الكنائس لتخلق الإرباك والبلبلة متجاهلة رأي الأغلبية. ووصل الأمر إلي المحكمة عارضةً مقترحاً لشطب البلاغ في غياب الشاكي."

تعبر HUDO عن بالغ قلقها علي حرية المسيحيين في أداء صلواتهم. وتنادي علي كل من:

- المجتمع السوداني، بضرورة دعمهم لحقوق إخوانهم المسيحيين ومناصرتهم.
- الناشطين والداعمين بضرورة الحرص علي حضور جلسة المحاكمة القادمة.
- المجتمع الدولي وسفارات الدول بالسودان بأن تمارس المزيد من الضغط علي حكومة السودان من أجل إيقاف إستهدافها للمسيحيين.

إنتهي

لمزيد من المعلومات نرجو الكتابة إلي hudo2009@gmail.com